

مهمة ١ لمقرر قضايا بحثية ٢

إعداد الباحث/ تركي عتيق الله السلمي

مهمة ١



مهمة البحث



في هذه المهمة، سيقوم الباحث بتقييم رسالتين
ماجستير وتقييم طرق عرض النتائج من حيث اتفاقها مع
الادبيات وهل تم شرح أسباب الاتفاق وإيضاح الأسباب.

عنوان البحث الأول:

"التزامات ومسؤوليات المدير في الشركة ذات
المسؤولية المحدودة: تحديات وأثر الحوكمة"،

أولاً: مدى اتفاق النتائج مع الأدبيات السابقة:

لم يعتمد الباحث في هذا البحث على استعراض صريح أو مقارنة للأدبيات السابقة. النتائج التي توصل إليها بشأن التزامات المدير جاءت من تحليل النصوص النظامية (مثل نظام الشركات السعودي الجديد) واللوائح ذات الصلة، دون الرجوع إلى دراسات أكاديمية سابقة أو بحوث مماثلة. كما لم تتم الإشارة إلى ما إذا كانت تلك النتائج تتفق أو تختلف مع دراسات في سياقات أخرى أو مع تطبيقات دولية للحوكمة.

التقييم:

لا يظهر في البحث تحليل مقارنة أو توضيح للاتفاق أو الاختلاف مع الأدبيات السابقة، وهو عنصر أساسي لزيادة موثوقية النتائج.

ثانياً: شرح أسباب الاتفاق أو الاختلاف:

نظراً لعدم وجود ربط واضح مع دراسات سابقة، لم يشرح الباحث أسباب الاتفاق أو الاختلاف. غابت التفسيرات المرتبطة بالسياق المحلي، أو بعوامل تشريعية وثقافية تؤثر على أداء المدير وتطبيق مبادئ الحوكمة، رغم أنها كانت ستُضفي عمقاً علمياً على التحليل القانوني.

التقييم:

لا توجد محاولة لشرح أو تحليل أسباب التشابه أو التباين بين النتائج وتحليلات أو توجهات بحثية أخرى.

ثالثاً: عمق المناقشة وربط النتائج بالإطار النظري:

تتاول الباحث مسؤوليات المدير من جوانب قانونية وإدارية، لكن العرض كان نصياً ووثائقياً، مع غياب إطار نظري واضح لمفهوم الحوكمة أو المسؤولية القانونية. لم يتم دمج أي نظرية إدارية أو قانونية لتفسير التزامات المدير أو آليات المحاسبة. بالتالي، بقيت النتائج ضمن تحليل وصفي لنصوص النظام دون استثمار في بناء معرفي أعمق أو توظيف أدبيات نظرية داعمة.

التقييم:

المناقشة تفتقر إلى العمق والتحليل النظري، ولم تُبَنَ على إطار علمي يساعد في تفسير النتائج أو وضعها ضمن سياق أكاديمي أوسع.

التقييم النهائي:

لا يقدم بحث "التزامات ومسؤوليات المدير" معالجة ممنهجة للنتائج في ضوء الأدبيات السابقة، حيث يغيب الربط بين ما توصل إليه الباحث وما ورد في البحوث القانونية أو دراسات الحوكمة السابقة. لم تُعرض أسباب التوافق أو الاختلاف لعدم وجود مقارنة علمية مباشرة، كما أن المناقشة افتقرت إلى العمق التحليلي والنظري، إذ لم يُوظف الباحث إطاراً نظرياً أو أدبيات بحثية معاصرة لتفسير نتائج الدراسة. رغم وضوح التحليل النظامي للنصوص القانونية، فإن نتائجها ظلت حبيسة الوصف القانوني ولم تُدعم ببنية علمية أوسع، مما يقلل من قوتها كنتاج بحث أكاديمي.

عنوان البحث الثاني:

"المسؤولية المدنية في عمليات البورصة"

أولاً: مدى اتفاق النتائج مع الأدبيات السابقة:

- الباحث استعرض عدداً من المفاهيم القانونية والمبادئ التنظيمية المرتبطة بالمسؤولية المدنية في البورصة.
- لم يُذكر بشكل صريح أو مباشر أي دراسات سابقة محددة للمقارنة بنتائج البحث، بل اعتمد على العرض النظري للنصوص القانونية وتحليلها.

التقييم:

لم يتم تقديم مقارنة واضحة بين ما توصل إليه البحث وما توصلت إليه الأدبيات أو الدراسات السابقة، وبالتالي لم تُشرح أسباب الاتفاق أو الاختلاف.

ثانياً: شرح أسباب الاتفاق أو الاختلاف:

في البحث، لم يتم تقديم مقارنة منهجية واضحة بين نتائج الدراسة والأدبيات السابقة، ولم يُذكر ما إذا كانت النتائج التي توصل إليها الباحث تتفق أو تختلف مع دراسات أكاديمية أو تقارير تطبيقية سابقة في مجال البورصة أو القانون المالي.

كما أن البحث لم يتناول أسباب محتملة وراء اتفاق نتائجه -مثل تحديد المسؤولية المدنية للوسيط أو الشركة المدرجة- مع ما هو سائد في الأنظمة الأخرى، أو اختلافها مع ممارسات قانونية مقارنة، مثلاً:

- لم تتم الإشارة إلى دراسات عربية أو أجنبية ذات علاقة، مما كان يمكن أن يعزز شرح أسباب تباين الرؤية حول مفهوم الضرر أو العلاقة السببية في عمليات البورصة.
- ولم يربط الباحث نتائج التحليل النظامي بالواقع العملي، مما جعل غياب تحليل الأسباب والتفسيرات القانونية لمستوى الحماية الضعيف للمستثمرين أمراً ملحوظاً.

التقييم:

لم يتم شرح أسباب الاتفاق أو الاختلاف، ولم تُقدّم تفسيرات مدعومة توضح خلفيات النتائج في ضوء الأدبيات السابقة، مما أضعف جانب الربط الأكاديمي وحرم القارئ من فهم أوسع لسياق النتائج.

ثالثاً: عمق المناقشة وربط النتائج بالإطار النظري:

- التحليل القانوني كان جيداً من حيث تأصيل المسؤولية المدنية وربطها بالعناصر الأساسية (الخطأ - الضرر - العلاقة السببية). ومع ذلك، لم يشر الباحث إلى الإطار النظري القانوني كمرجعية واضحة، ولم يربط النتائج بتحليل فقهي مقارن أو مراجع علمية.
- غاب أيضاً التحليل المقارن بين التشريعات، أو الإشارة إلى السوابق القضائية التي كان يمكن أن تعزز قوة النتائج.

التقييم:

المناقشة لم تتعمق في الربط بين التحليل النظري القانوني والنتائج الفعلية، كما لم تُستخدم أدوات تحليل أكاديمي مقارنة تعزز حجية الاستنتاجات.

التقييم النهائي:

لم يتضمن بحث "المسؤولية المدنية في عمليات البورصة" معالجة صريحة للنتائج بالمقارنة مع الأدبيات السابقة، كما لم تُعرض نتائج منفصلة أو تحليل تجريبي يتيح مناقشتها. ورغم أن الباحث قدم تحليلاً قانونياً لنصوص التشريع، إلا أن المناقشة افتقرت إلى العمق الأكاديمي المرتبط بالأدبيات العلمية، ولم تتضمن تفسيراً لأوجه الاتفاق أو الاختلاف مع ما ورد في البحوث السابقة. كما لم يُوظف إطار نظري واضح أو تحليل مقارن يدعم قوة النتائج. لذا، فإن عرض النتائج يظل وصفيًا ويحتاج إلى تعزيز بالتحليل والربط العلمي في المستقبل.



Thank You